الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة عشرة

٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات

خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: المواد الكيميائية

تقرير الأمين العام

موجز

إن كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عنصر مهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فإنتاج المواد الكيميائية وتجارتها واستخدامها على نطاق عالمي في ازدياد، الأمر الذي يزيد من المتطلبات الملقاة على كاهل البلدان النامية في مجال إدارة المواد الكيميائية. ومن اللازم أن يستند نهج إدارة المواد الكيميائية بشكل أكبر إلى منظور دورة الحياة والتنمية المستدامة الذي يأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعددة لآثار المواد

* E/CN.17/2011/1.

100111 070111 10-69716 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الكيميائية على رفاه البشر. وينبغي أن ينصبّ تركيز خيارات السياسات في المستقبل في مجال إدارة المواد الكيميائية على تعميم منظور الإدارة السليمة في عمليات التخطيط للتنمية الوطنية استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتعزيز الأنظمة والتشريعات بهدف تحسين السلامة الكيميائية ودرء المخاطر والحد منها؛ وزيادة إمكانات الوصول إلى المعلومات وتبادلها؛ والترويج لبدائل المواد الكيميائية السامة؛ وتعزيز وسائل التنفيذ، بما فيها تعبئة الموارد المالية على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص على السواء؛ والتشجيع على بناء شراكات تضم أصحاب المصلحة كافة؛ وتعزيز الإطار الدولي للسياسات والقوانين والبيئة المؤاتية لتنفيذ هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – سياسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ٥

ألف – الحوكمة ٥

بـاء – تبادل المعلومات ٩

جيم – السلامة الكيميائية، والوقاية من المخاطر والحد منها ١١

دال – الرصد ١٥

هاء – القضايا الناشئة ١٧

واو – الشراكات ١٩

ثالثا – تعزيز الإطار التنفيذي والبيئة المؤاتية ٢٠

ألف – إطار السياسة الدولية: النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ٢١

بـاء – الإطار القانوني الدولي ٢٢

جيم – وسائل التنفيذ ٢٥

رابعا – آفاق المستقبل ٢٨

أولا – مقدمة

١ – أجرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة، دورة استعراض دورة التنفيذ الرابعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تقييما للتقدم المحرز في المسألة الموضوعية للمواد الكيميائية، على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن وخطة جوهانسبرغ التنفيذية[١]. وحددت اللجنة أيضا ما يكتنف المجال الموضوعي للمواد الكيميائية من قيود وعقبات، وما ينطوي عليه أيضا من تحديات وفرص جديدة.

٢ – وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة، دورة السياسات الخاصة بدورتها الحالية للتنفيذ، ستتخذ اللجنة قرارات بشأن خيارات السياسات والتدابير العملية للإسراع بخطى التنفيذ في المجال الموضوعي للمواد الكيميائية. وسيسبق الدورة اجتماعٌ تحضيري حكومي دولي لإعداد مشروع وثيقة تفاوض لتنظر فيها اللجنة.

٣ – ويشكل هذا التقرير مساهمة في المناقشات التي ستجري في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي بشأن خيارات السياسات والإجراءات العملية الرامية إلى الإسراع بخطى التنفيذ في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. فهو يتناول التحديات والعقبات المبينة في تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة (E/2010/29-E/CN.17/2010/15). وقد أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهو يستقي مادته من مساهمات الحكومات والمجموعات الرئيسية والكيانات المنضوية تحت منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية[٢]، واتفاقية استوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معيّنة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

٤ – وتعدّ كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عنصرا مهما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف الحد من الفقر، نظرا للروابط الوثيقة بين إنتاج المواد الكيميائية

(١) انظر E/2010/29-E/CN.17/2010/15.

(٢) يضم البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تسع منظمات حكومية دولية تعمل بنشاط في مجال السلامة الكيميائية، هي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

واستخدامها وبين القطاعات الرئيسية في الاقتصادات النامية، التي تشمل الزراعة والرعاية الصحية والطاقة والصناعة. وتمخضت الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة عن رسالة رئيسية مفادها أن التقدم المحرز في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على جميع المستويات هو غير كاف على أهميته. فالأحداث الخطيرة ما زالت تقع، وما زالت الصحة البشرية والبيئة تتعرضان كلاهما للآثار السلبية الناجمة عن المواد الكيميائية. ولا يزال الطريق طويلا لبلوغ هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ على نحو ما حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٥ - وما فتئ إنتاج المواد الكيميائية وتجارتها واستخدامها يتزايد بوتيرة باتت تلقي عبئا متعاظما على كاهل البلدان النامية في مجال إدارة المواد الكيميائية. ونتيجة لذلك، من اللازم إجراء تغييرات كبيرة في أسلوب إدارة المجتمعات للمواد الكيميائية. ونظرا إلى الطابع الخاص للمواد الكيميائية، لا بد من مراعاة منظور التنمية المستدامة في أي إجراءات تنفذ في المستقبل.

٦ - وقد جاء في خطة جوهانسبرغ التنفيذية أن إجراء تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة يشكل في جملة أمور هدفا شاملا ومشتركا بين القطاعات، وشرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. فمن منظور نهج دورة الحياة، هناك أوجه تقاطع كبيرة بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، تشمل مجالات عمل من قبيل تعميم الممارسات الرامية إلى إرساء المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات؛ والإعلان التجاري المسؤول؛ وأدوات التسويق والمعلومات الموجهة إلى المستهلكين، بما في ذلك الوسم والتصديق؛ والجهود الرامية إلى تعزيز أعمال مجموعات المستهلكين.

ثانيا - سياسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

ألف - الحوكمة

٧ - لا تحظى أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مجال التنمية المستدامة بما يكفي من الاعتراف من جانب البلدان. ونتيجة لذلك، لم تدمج إدارة المواد الكيميائية إدماجا كافيا في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية. فهناك العديد من البلدان النامية التي لا تعطي الأولوية في سياساتها الإنمائية إلى أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومن ثم، تعاني هذه الأنشطة من نقص التمويل. والأمر نفسه ينطبق على سياسات المعونة الإنمائية للبلدان المانحة.

٨ - وتشكل إدارة المواد الكيميائية مسألة شاملة لعدة قطاعات، حيث تهم عددا من الوزارات في الحكومات الوطنية، إلى جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. ومن التحديات التي لا تزال مطروحة في هذا الصدد تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستويين الوطني والدولي على السواء بغية كفالة الاتساق والانتظام وأيضا الكفاءة في استخدام الموارد.

٩ - ويتسم هيكل الحوكمة الذي يضم الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية الوطنية المعنية بإدارة المواد الكيميائية في عدة بلدان بالتشظي أو عدم الاكتمال، وبعدم انتظام مشاركة السلطات المحلية. فهناك نقص في أطر التنسيق الوطنية التي تتيح مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إدارة المواد الكيميائية، بما يشمل تنفيذ الاتفاقات والعمليات الدولية.

١٠ - ومن التحديات الأخرى استمرار عدم تنفيذ مبادئ ريو المتعلقة بالتنمية المستدامة في مجال إدارة المواد الكيميائية. وفي إطار الجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية الخطرة، من الضروري أن يمد المجتمع الدولي البلدان النامية بمزيد من الدعم لإعادة تشكيل اقتصاداتها من منظور تحقيق التنمية المستدامة.

١١ - ولكي تكون الخيارات والتدابير المتعلقة بسياسات إدارة المواد الكيميائية فعالة بشكل تام، ينبغي أن تشمل حلقات سلسلة صنع القرار بكاملها، ابتداء من تحديد المشاكل عن طريق تقييم أسبابها الجذرية وانتهاء باقتراح حزمة متسقة من الحلول. وسيقتضي ذلك اعتماد إطار تنظيمي ومؤسسي شامل، عوض الاكتفاء باتخاذ تدابير ذات منحى تكنولوجي. وينبغي أن تشمل خيارات السياسات المتعلقة بالحوكمة لأغراض الإدارة السليمة ما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياق الأوسع لاستراتيجيات التنمية والبيئة. وإذا اقتضى الأمر إذكاء وعي صانعي القرار إزاء أهمية إدارة المواد الكيميائية لأغراض التنمية المستدامة، سيلزم توفير مزيد من التوجيهات بشأن سبل الربط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والصحة والتخفيف من وطأة الفقر، وسبل قياس الروابط والآثار وتقييمها، وسبل إجراء التقييمات بشكل منهجي، وسبل إدماج هذه التقييمات في خطط التنمية القطاعية واستراتيجيات الحد من الفقر، وسبل التصدي للمشاكل المحددة التي لها صلات وثيقة بالتنمية، بما في ذلك مكافحة الملاريا واستخدام مبيدات معيّنة للآفات؛

(ب) وضع أو تعزيز أطر تنسيقية تشرك جميع الوكالات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما يشمل تنفيذ الاتفاقات والعمليات الدولية، وذلك عن طريق إجراء طائفة من التدخلات الشاملة لعدة قطاعات والتشاركية

والقائمة على الشراكة بهدف تعزيز الإدارة الاستباقية للمواد الضارة والنفايات الخطرة وتجنب المشاكل المحتملة عوض مجرد التصدي للآثار السلبية بعد وقوعها؛

(ج) تقييم الهياكل الأساسية القانونية والمؤسسية وتعزيزها على الصعيد الوطني لكفالة قيام نظام إداري يتسم بالاتساق والكفاءة. وتدعو الحاجة بوجه خاص إلى التركيز على إنفاذ القوانين والأنظمة؛

(د) تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات الوطنية في مجال وضع النظم التشريعية والتنظيمية اللازمة لكفالة إدارة المواد الكيميائية الخطرة على نحو سليم بيئيا، بما في ذلك الأطر الفعالة لدرء الحوادث الكيميائية والتأهب لوقوعها؛

(هـ) الربط بين الرعاية الصحية والقطاعات البيئية من أجل كفالة السلامة الكيميائية ودرء المخاطر والحد منها، وتسخير مكاتب منظمة الصحة العالمية لتعزيز التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي؛

(و) تنفيذ مبادئ ريو، بما فيها المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، والنهج التحوطي، ومبدأ ''الملوث يدفع''، واستيعاب التكاليف البيئية داخليا، ووضع أدوات اقتصادية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها.

العناصر الرئيسية لإطار حوكمة يخدم أغراض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

- مقتضيات دستورية (أحكام تنص على الصحة، وجودة الحياة، والبيئة، والتنمية المستدامة)
- سياسة مؤاتية وإطار تشريعي مؤات
- آلية للتنسيق على الصعيد الوطني
- خطط وأولويات وطنية
- مشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء ومجتمعات الشعوب الأصلية والعمال وسائر الفئات الضعيفة
- هياكل أساسية وطنية وقدرة مؤسسية حكومية في مجال تقييم المخاطر وإدارتها
- معلومات أساسية في مجال إدارة المخاطر لكفالة اتخاذ قرارات مستنيرة وتتبع التقدم المحرز، من قبيل ما يلي:
  - معلومات بشأن المواد الكيميائية المستوردة أو المصنّعة أو المركّبة أو الموجودة في مرحلة عبور أو المتّجر بها
  - بيانات سريرية ووبائية وبيئية
  - معلومات عن السمية والمآل والتوزيع وطرق التعرض
- استراتيجية للرصد على الصعيد الوطني من أجل دعم عمليات التقييم والمعلومات الأساسية لأغراض صنع القرار ورصد السكان والأغذية (علف الحيوان) والبيئة (بما فيها الهواء والمياه والتربة والرواسب والنبات والحيوان)
- استراتيجيات الاتصال للإبلاغ بالمخاطر في إطار إذكاء الوعي والتواصل، وعمليات تثقيف لدعم درء المخاطر والحد منها (معلومات سهلة المنال وفي حينها ومناسبة، بما فيها المعلومات المنطبقة على الفئات الضعيفة)
- دعم إجراء البحوث
- توفير الموارد المالية

المصدر: الدليل التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والخطط القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، عام ٢٠٠٩

باء – تبادل المعلومات

١٢ – إن تبادل المعلومات والتواصل الفعال طوال دورة حياة المواد الكيميائية هما أمران أساسيان لتمكين المستخدمين من تجنب التعرض للمواد الكيميائية الخطرة، وإدارة ما يترتب عليها من مخاطر تهدد المستخدمين والبيئة. وقد أحرز تقدم في هذا المجال، إذ قام حوالي ٥٠ بلدا، أو هي بصدد القيام، بإعداد نظام وطني أو إقليمي لسجل إطلاق الملوثات ونقلها[٣]؛ وبدأ في كثير من البلدان نفاذ الصكوك القانونية الموجبة لتطبيق النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛ ويجري تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم من خلال اتفاقية روتردام. وقد أنشأت الوكالات ذات الصلة بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف شبكات للمعلومات الكيميائية على الصعيد الدولي. وتشمل تلك الشبكات مركز تبادل المعلومات الذي يجري إنشاؤه وإدارته في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ ومركز تبادل المعلومات في إطار اتفاقيات بازل وروتردام واستوكهولم؛ والبطاقات الدولية للسلامة الكيميائية التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وتتوليان استكمالها؛ والبوابة العالمية للمعلومات عن المواد الكيميائية التي تحتضنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٣ – وعلى الرغم من إتاحة المزيد من المعلومات بشأن المواد الكيميائية وتيسير إمكانية الاطّلاع عليها منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لا يزال ثمة مجال كبير لإدخال تحسينات عليها. وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، أبرزت اللجنة بوجه خاص أن المعلومات والبيانات المتاحة في مجال السلامة الكيميائية والسمية، ولا سيما باللغات الوطنية والمحلية، لا تزال غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجري تبادل المعلومات المتعلقة ببدائل المواد الكيميائية السامة بما فيه الكفاية، رغم أهمية هذا التبادل خصوصا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإضافة إلى ذلك، تعاني تلك البلدان من قصور في القدرة على تفسير المعلومات المتصلة بالسلامة الكيميائية والسمية وفي استخدام تلك المعلومات.

١٤ – وفيما يتعلق بالعمل الجاري في مجال تطبيق نظام سجلات إطلاق الملوثات ونقلها، أشار العديد من البلدان إلى أن النقص في القدرات المؤسسية وأوجه القصور التي تعتري البنية التحتية للمختبرات هما عائقان رئيسيان يحولان دون تنفيذ هذا الصك.

---

(٣) انظر 2009 OECD Survey regarding the implementation of Economic Commission for Europe (ECE) Recommendation C(96) 41/final, on Pollutant release and transfer registers.

١٥ - أما التحدي الآخر الذي حُدد في الدورة الثامنة عشرة للجنة فيتمثل في قصور المعلومات المتصلة بالمواد الكيميائية التي تحتوي عليها المنتجات. فتزايد احتواء المنتجات على مواد كيميائية سامة يهدد صحة الإنسان والبيئة عند استخدام هذه المنتجات وعند إعادة تدويرها أو تحولها إلى نفايات. وأضحت المنتجات المحتوية على مواد كيميائية ضارة مشكلة عالمية أيضا بسبب التجارة الدولية؛ ومن الأمثلة على ذلك دُمى الأطفال والمنسوجات والمجوهرات والإلكترونيات والأثاث. والفئات الضعيفة، مثل الأطفال والنساء الحوامل، هي أشد عرضة لخطر مجموعة متنوعة من المواد الضارة التي تدخل في تركيب المنتجات. ومع ذلك، لا يوجد نظام عالمي يوفر للمستهلكين وغير المستهلكين المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات.

١٦ - وقد حددت الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٩، المواد الكيميائية المستخدمة في تركيب المنتجات بوصفها قضية ناشئة. وقرر المؤتمر، في قراره ثانيا/٤، تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات، وشجع أصحابَ المصلحة على تقديم الدعم للمشروع، سواء في شكل مساهمة موضوعية أو بتوفير الموارد.

١٧ - وأضاف الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استوكهولم، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩، تسع مواد كيميائية جديدة إما لسحبها نهائيا من الاستخدام أو لفرض قيود على استخدامها، بموجب الاتفاقية، بما فيها المواد الكيميائية الصناعية المستخدمة على نطاق واسع في المنتجات وغيرها من المواد.

١٨ - ولكفالة توليد المعلومات وتبادلها بفعالية وكفاءة، لا بد من العمل التعاوني على جميع المستويات من أجل:

(أ) المضي في تنفيذ النظام المتوائم عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، ووضع سجلات وطنية لإطلاق الملوثات ونقلها، والمشاركة في إجراءات الموافقة المسبقة عن علم وفي تنفيذها، والاستفادة الكاملة مما هو قائم من شبكات المعلومات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وتوفير ما يلزم من التدريب والمساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ب) تعزيز المعارف والتدريب والتثقيف والتوعية لفائدة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الخبراء والمشرعون والسياسيون ومقررو السياسات والمزارعون والعمال والشركات المنتجة والمصنعة والمؤسسات العامة والوطنية، فيما يخص الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة؛

(ج) تنفيذ مبدأ ''لا بيانات، لا تسويق''، وإدماج اكتساب المعلومات المتعلقة بالمواد الخطرة وإدارة تلك المعلومات ونشرها في عملية تطوير المواد الكيميائية وتسويقها. وتمثل إتاحة هذه المعلومات والمعارف للجميع أمرا أساسيا لوضع أدوات الوقاية والحماية. ويشمل ذلك تقييم الخواص الخطرة للمواد الكيميائية وتعزيز أنظمة فحص المواد الكيميائية الجديدة التي تدخل السوق، وتقييم تلك الأنظمة؛

(د) تعزيز حق المجتمع المحلي في اكتساب المعرفة عن طريق لواصق المنتجات، والتقارير البيئية، وتقييمات الأثر البيئي، وكشوفات تدقيق حالة البيئة، وقوائم جرد الانبعاثات وما شابهها من الصكوك. وينبغي إتاحة البيانات المتعلقة بالآثار الصحية والبيئية الناجمة عن المواد الكيميائية للجمهور؛

(هـ) نشر المعلومات المتعلقة بالمحتويات الكيميائية للمنتجات والآثار الناجمة عنها على صحة الإنسان. ويلزم القيام بمزيد من المبادرات التي تشجع المنتجين على تحمل المسؤولية عن توفير معلومات واضحة ومتاحة للجمهور عن المواد الكيميائية التي تدخل في تركيب المنتجات؛

(و) تعزيز وصول الجميع إلى معلومات موثوقة متعلقة بالمواد الخطرة باعتماد نظام عالمي لنقل المعلومات المتصلة بالمخاطر والأخطار؛

(ز) إقامة شبكات عالمية لتسهيل تبادل الممارسات الجيدة والمنهجيات والتدخلات والنُهج ونتائج البحوث، من أجل تحسين إدارة المواد الخطرة؛

(ح) تعزيز شبكات تبادل المعلومات الإقليمية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ط) تعزيز تبادل المعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما فيها نتائج البحوث المتعلقة بسمية المواد الكيميائية؛

(ي) تعزيز تبادل المعلومات بشأن البدائل المأمونة والمتاحة للمواد الكيميائية السامة.

جيم - السلامة الكيميائية، والوقاية من المخاطر والحد منها

١٩ - للسلامة الكيميائية والوقاية من المخاطر والحد منها أهمية حاسمة في جني فوائد المواد الكيميائية دون مكابدة آثارها السلبية على البيئة وصحة الإنسان.

٢٠ - وتشمل المصادر الرئيسية للتلوث الكيميائي المزمن استخدام مبيدات الآفات في الأعمال الزراعية، والانبعاثات الناجمة عن توليد الطاقة والأنشطة الصناعية، والمخزونات المتقادمة من المواد الكيميائية المنتهية الصلاحية.

٢١ - وتعاني الفئات الضعيفة في البلدان النامية، بما فيها الأطفال والنساء والشعوب الأصلية والفقراء والعمال، من آثار غير متناسبة نتيجة التعرض لمستويات عالية من المواد الكيميائية الموجودة في أشياء من بينها الماء والغذاء والمسكن والظروف المهنية، إضافة إلى عدم إدراك ضرورة حماية أنفسهم وحماية الآخرين من المخاطر الكيميائية.

٢٢ - ويزداد استهلاك المواد الكيميائية في البلدان النامية حاليا بمعدل أكبر مما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو، وقد يشكل ثلث الاستهلاك العالمي بحلول عام ٢٠٢٠. ومن دون الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، سيؤدي هذا الاتجاه إلى زيادة التلوث والآثار السلبية الأخرى التي تسببها المواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن خطر مادة كيميائية موجودة في بلد ما قد يؤثر في دول أخرى بسبب إمكانية الانتشار عن طريق البيئة في الهواء وفي الماء وفي الأنواع الحيوانية المهاجرة.

٢٣ - وتفتقر كثير من البلدان النامية إلى القدرات والمعارف القانونية والمؤسسية والبشرية الأساسية اللازمة لإجراء تقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها. وفي كثير من البلدان النامية، تحتل زيادة الإنتاج الزراعي مرتبة الصدارة في خطط التنمية، وكثيرا ما تؤدي إلى زيادة استخدام مبيدات الآفات الزراعية. بيد أن خطط التنمية تلك نادرا ما تحتوي على بنود لتقييم مبيدات الآفات وإدارتها بصورة فعالة، أو على طرق بديلة مثل الإدارة المتكاملة للآفات والإنتاج العضوي. وعلاوة على ذلك، ففي كثير من الحالات، تُستورد تلك المبيدات بشكل غير قانوني وتعاد تعبئتها دون أي وسم يشير إلى كيفية التعامل السليم معها، مما يعرض مستخدميها للمخاطر.

٢٤ - وفي البلدان النامية، تقوم الشركات الوطنية و/أو المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم بتنفيذ نسبة كبيرة من الأنشطة الصناعية التي تنطوي على وجود المواد الكيميائية فيها. وتعاني تلك الشركات والمؤسسات، في كثير من الأحيان، من نقص القدرات البشرية والتقنية في مجال اعتماد الأدوات والمنهجيات اللازمة لكفالة حماية العمال وسلامة العمليات والمنتجات المستخدمة في الصناعات الواسعة النطاق في البلدان المتقدمة النمو.

٢٥ - وفي الوقت الحاضر، ليس هناك أي توجيهات فيما يتعلق بالاستخدامات الصناعية للمواد الكيميائية. ونظرا إلى الاتجاهات الحالية، ومع زيادة إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها

في البلدان النامية، أصبحت الحاجة إلى هذه التوجيهات ملحّة. فالبلدان تحتاج إلى توجيهات ومعايير متفق عليها دوليا ومتناسقة ومتكاملة ومتسقة وموجهة إلى قطاعات محددة.

٢٦ - وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتعرض بشكل متزايد إلى حركة النفايات والمواد الكيميائية الخطرة عبر الحدود، التي تنطلق من البر وتنقلها السفن أساسا من خارج مناطقها الاقتصادية الخالصة. ونظرا إلى الهشاشة البيئية للدول النامية الجزرية الصغيرة، واعتمادها الكبير على الموارد الساحلية والبحرية، وانخفاض قدرتها الاستيعابية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فإن فداحة الخطر الذي يهدد هذه الدول من جراء المواد الكيميائية هي أشد مما عليه الحال في الدول الأخرى.

٢٧ - وهناك العديد من أدوات تقييم المخاطر وإدارتها. إلا أن تلك الأدوات قد استحدثت في البلدان المتقدمة النمو وفقاً لظروفها الخاصة. لذلك، تدعو الحاجة إلى تكييف أدوات ومنهجيات التقييم وتطويرها بحيث تتلاءم مع الظروف البيئية والإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية الوطنية ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - وقد أثبت اعتماد البلدان على المواد الكيميائية الخطرة ضرورة تطوير بدائل مأمونة يمكن أن تحل محل المواد الكيميائية الضارة أو وضع نهج بديلة للحد من استخدام المواد الكيميائية وإطلاقها.

٢٩ - وتعتمد السياسات والتدابير الفعالة الرامية إلى ضمان السلامة الكيميائية والوقاية من المخاطر والحد منها على عدد من الأنشطة، من قبيل:

(أ) زيادة الوعي بأهمية السلامة الكيميائية في أوساط صانعي القرار على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني ومستخدمي المواد الكيميائية. وهذا شرط أساسي لجعل اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الآثار السلبية للمواد الكيميائية على البيئة وصحة الإنسان والحد من تلك الآثار أولوية وطنية؛

(ب) وضع نظام قانوني فعال ينص على قواعد لتسجيل استخدام المواد الكيميائية وتقييم ذلك الاستخدام وفرض قيود عليه. ولا بد أن يشمل ذلك النظام كامل دورة حياة المواد الكيميائية، بما في ذلك إنتاجها ونقلها واستخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها. ويتسم تنظيم تسويق المواد الكيميائية بأهمية بالغة. وينبغي أن يتضمن الإطار التنظيمي تنفيذ وتطبيق الصكوك الدولية الملزمة قانونا، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك المعايير والاتفاقات الطوعية، من قبيل المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع مبيدات الآفات واستخدامها؛

(ج) وضع تشريعات ناظمة للالتزامات والتعويضات المتعلقة بالأضرار البيئية في إطار استكمال النهج التشريعي التقليدي في إدارة المواد الكيميائية. ويمكن النظر في تطبيق صكوك مبتكرة قائمة على السوق، حيث يمكن أن تساعد في الحد من استخدام المواد الكيميائية الضارة؛

(د) تعزيز القدرات البشرية الوطنية في مجال التقييم الفني وإدارة المواد الكيميائية طوال دورة حياتها. ويتطلب ذلك توفير التدريب المكثف للموظفين، بمن فيهم مسؤولو الإنفاذ والمفتشون وموظفو الجمارك؛

(هـ) تنمية القدرات المختبرية اللازمة لرصد وجود المواد الكيميائية في البيئة وآثارها. ويمكن القيام بذلك عن طريق التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل خفض الضغوط على الميزانيات الوطنية؛

(و) تكثيف الأنشطة الرامية إلى معالجة مسألة المخزونات الحالية من المواد الكيميائية المتقادمة الملوثة للبيئة. وتحتاج البلدان إلى وضع استراتيجيات استباقية لتجنب تراكم مخزونات كبيرة من المواد الكيميائية في المستقبل عندما يحظر استعمالها أو تُسحب من الأسواق؛

(ز) تعزيز إجراء البحوث الصناعية والأكاديمية على منتجات وتكنولوجيات بديلة أكثر أمانا لإحلالها محل المواد الكيميائية الخطرة، والتشجيع على اتباع نُهج أكثر استدامة، من قبيل الإدارة المتكاملة للآفات وأساليب الزراعة العضوية؛

(ح) تقييم الأساليب الحالية على الصعيد الدولي لتقدير حجم المخاطر الكيميائية ومعالجتها، وتكييفها مع احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهنا، ينبغي النظر في وضع رموز ومعايير دولية للمواد الكيميائية الصناعية على غرار المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع مبيدات الآثار واستخدامها. ويمكن لتلك المبادرات الإفادة من المواد والنُهج القائمة مثل النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، ويمكنها أخذ الخبرات الوطنية والإقليمية في الحسبان. وينبغي للمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، النظر في العمل سوية على تزويد البلدان بهذه التوجيهات والمعايير المتناسقة للمواد الكيميائية الصناعية.

دال – الرصد

٣٠ – نظرا للكميات الضخمة من المواد الكيميائية التي يجري إنتاجها والمتاجرة بها واستخدامها، واعتباراً لتنوع خصائصها، لا يمكن عمليا رصد جميع المواد الكيميائية بنفس الطريقة. فالمواد الكيميائية الأكثر إثارة للقلق هي المواد الخطرة التي تدوم في البيئة والتي تنتقل لمسافات طويلة في البيئة التي انطلقت منها.

٣١ – وتنقسم معظم برامج الرصد الحالية إلى فئتين، هما: البرامج التي ترصد التأثيرات البيئية، والبرامج التي ترصد التأثيرات على صحة الإنسان (الرصد الأحيائي). وتشمل مؤشرات الرصد البيئي التربة والهواء والماء والإبلاغ عن الحوادث والحيوانات والنباتات. أما مؤشرات الرصد الأحيائي فتشمل حليب الأم والدم والبول والإبلاغ عن الحوادث والأغذية وغيرها من المنتجات المنزلية. وقد يتألف برنامج الرصد، على سبيل المثال، من الفحوص الاعتيادية للعينات من أجل تحديد مستويات المعادن الثقيلة في المواد الغذائية غير المصنعة مثل اللحوم.

الشكل الأول

المؤشرات المستخدمة لرصد المواد الكيميائية

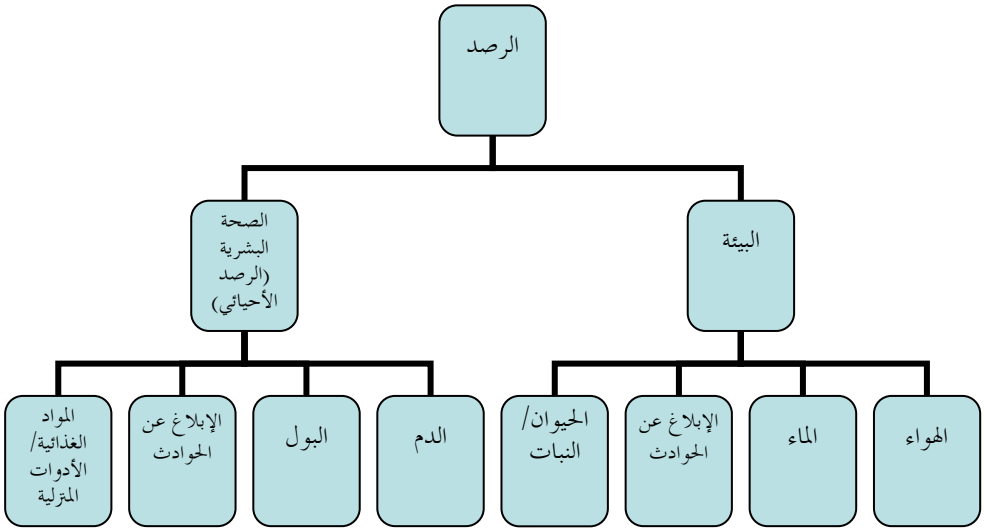

٣٢ – ويمكن الاطلاع على معلومات عن أساليب الرصد في المنتديات والمؤلفات العلمية، بما في ذلك التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تجمعت غالبية معلومات الرصد البيئي من خلال الجمعية الدولية لعلوم التعرض، والمنشور الذي تصدره تحت عنوان مجلة علوم التعرض والأوبئة البيئية. ولا توجد قاعدة بيانات مركزية تتضمن معلومات عن أساليب الرصد الأحيائي، بل إن المعلومات والبيانات

المتعلقة بهذا الموضوع متناثرة بين شتى المصادر. وتشارك في عملية رصد المواد الكيميائية منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من الوكالات المعنية بالقضايا الكيميائية، والاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل اتفاقية استوكهولم. ويقدم البنك الدولي الدعم المالي وفي مجال الموارد البشرية للبرامج ذات الصلة. وتشارك أطراف معنية أيضاً من قبيل المنظمات غير الحكومية في عملية الرصد الأحيائي. فعلى سبيل المثال، يقدم المركز الأوروبي لعلوم السموم الإيكولوجية وسموم المواد الكيميائية، وهو جمعية علمية لا تهدف إلى الربح، توجيهات بشأن عملية تفسير بيانات الرصد الأحيائي.

٣٣ - وعلى الصعيد الوطني، توجد تفاوتات كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ برامج الرصد. فالبلدان المتقدمة النمو المجهزة، التي تتمتع بموارد مخصصة وتملك قدرات تحليلية، اضطلعت بأنشطة واسعة النطاق لرصد الملوثات الكيميائية. وعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج الأوروبي للرصد والتقييم برصد متوسط تركيزات الملوثات العضوية الثابتة والإبلاغ بها شهريا، لأغراض تقييم معدلات تلوث الهواء عبر الحدود. وقد لوحظ في كثير من الأحيان وجود قدر من التلوث الكيميائي في البلدان النامية، غير أن هذه البلدان كثيراً ما تعاني من غياب برامج فعالة للرصد من شأنها أن تولد بيانات ذات مغزى. وعلاوة على ذلك، هناك اختلافات بين الشبكات الأكاديمية والشبكات الحكومية المعنية بالرصد البيئي؛ ويمكن تحسين الربط فيما بينها.

٣٤ - وتشمل التحديات العامة التي تواجه جهود الرصد الحقائق التالية: إن رصد الآثار العامة للمواد الكيميائية على الصحة البشرية والبيئة هو أمر في غاية الصعوبة، إذ قد تتغير تلك الآثار بفعل مؤثرات أخرى؛ ولا يوجد رصد للمخاطر المحتملة التي تشكلها المواد الكيميائية على مدار دورة حياتها؛ ولا توجد بيانات رصد كافية عن التلوث الكيميائي للوسائط البيئية وتعرض الإنسان لهذا التلوث؛ ويلزم توسيع نطاق القائمة الحالية للمؤشرات.

٣٥ - وينبغي بذل المزيد من الجهود لوضع برامج للرصد تتناول على وجه التحديد كل نقطة في دورة الحياة الكيميائية. وينبغي أن تشمل خيارات السياسات المتعلقة بتعزيز جهود الرصد ما يلي:

(أ) وضع المزيد من مؤشرات الرصد. وهذا يتطلب استثماراً أكبر في مجال التكنولوجيا المتطورة من حيث تقنيات الرصد وآليات الكشف لكي يصبح رصد المواد الكيميائية متاحاً بقدر أكبر؛

(ب) تحسين استخدام البيانات الموجودة واستقراء البيانات لوضع أفضل الممارسات، وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات المجمّعة عن طريق الرصد. ويلزم إنشاء

قاعدة بيانات مركزية تتضمن معلومات تتعلق بكل فئة من فئات المواد الكيميائية وأفضل الممارسات المتبعة في رصدها. ويلزم أيضاً الجمع بين الخبراء في مجالي الصحة العامة والبيئة وما يضطلعون به من أنشطة، وذلك في إطار نظام شامل متكامل للمراقبة والرصد؛

(ج) توسيع نطاق برامج الرصد بطريقة منسقة، ودعم البرامج القائمة بموارد كافية. فعلى سبيل المثال، يلزم دعم خطة الرصد العالمية في إطار اتفاقية استوكهولم التي تهدف إلى تقييم مستويات الملوثات العضوية الثابتة، لكي يتسنى مواصلة تقييم التقدم المحرز؛

(د) تعزيز الأنشطة التعاونية الإقليمية أو الثنائية، إذ يمكن للمواد الكيميائية أن تنتقل عبر مسافات بعيدة. ويمثل برنامج رصد وتقييم القطب الشمالي نموذجاً للتعاون المثمر[٤]؛

(هـ) زيادة القدرات التحليلية في البلدان النامية وتعزيزها. ويمكن تعزيز الموارد البشرية عن طريق تحسين الاتصال بين البرامج القائمة في البلدان المتقدمة النمو؛ وينبغي إنشاء أو تعزيز مراكز الخبرة وشبكات الخبراء، ووضع البرامج التدريبية لتحسين مستوى الخبرة في البلدان النامية. وينبغي تشجيع البرامج، من قبيل تلك المتعلقة بمضاهاة المعايير، التي تهدف إلى تعزيز ضمان الجودة ومراقبة الجودة، وكذلك تسهيل مقارنة البيانات على الصعيد العالمي؛

(و) ترتيب المواد الكيميائية المحددة التي يتعين رصدها بحسب الأولوية، عن طريق مقارنة آثار مختلف المواد الكيميائية الخطرة.

هاء – القضايا الناشئة

٣٦ – بالإضافة إلى المواد الكيميائية الخطرة التقليدية، هناك عدد من القضايا الناشئة التي باتت تثير اهتماما بالغا. ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، حددت الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قضايا تكنولوجيا النانو، والنفايات الإلكترونية، والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات، والرصاص في الطلاء، بوصفها قضايا ناشئة في مجال السياسة العامة. فهذه القضايا لا تلقى اعترافاً كافياً ولا هي تعالج بما فيه الكفاية، وهي تشكل مخاطر فعلية أو محتملة على الصحة البشرية والبيئة.

٣٧ – وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة، أُعرِب عن القلق بوجه خاص إزاء تكنولوجيا النانو. فقد أشار المشاركون إلى أنه لا يُعرَف سوى القليل جداً عن المخاطر المحتملة للمواد النانونية، التي باتت تستخدم بالفعل في طائفة واسعة من المنتجات المنزلية والصناعية والمواد الغذائية.

(٤) يشترك في البرنامج الاتحاد الروسي وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية (ألاسكا).

وأوصت الجمعية الملكية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالنظر إلى الأدلة المستجدة بوجود مخاطر سمية جسيمة في المواد النانونية، بأنه ينبغي أن تعامل الجزيئات النانوية بوصفها مواد كيميائية جديدة، وأن تخضع لتقييمات جديدة للسلامة قبل إدراجها ضمن المنتجات الاستهلاكية.

٣٨ - وتمثل النفايات الإلكترونية شاغلاً رئيسياً آخر، ولا سيما في البلدان النامية. ورغم الاضطلاع ببعض الجهود لمعالجة هذه القضية الناشئة من جانب المنظمات الدولية المختلفة، وبخاصة في إطار اتفاقية بازل، يلزم بذل المزيد من الجهد، خاصةً من أجل تقليل استخدام المواد الكيميائية الخطرة إلى أدنى حد في المنتجات الإلكترونية.

٣٩ - وتعكف شتى الوكالات الحكومية على وضع طرق اختبار جديدة لتقييم المخاطر الصحية والبيئية الناشئة التي تشكلها المواد الكيميائية. بيد أن هذا العمل يجري أساساً في البلدان المتقدمة النمو. وقد وجهت الدورة الثامنة عشرة للجنة نداء قويا من أجل تعزيز الإجراءات التعاونية، التي ينبغي أن تشمل البلدان النامية. وشُدِّد أيضاً على أهمية اتباع نهج تحوطي في معالجة القضايا الناشئة.

٤٠ - وقد أحرز المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثانية بعض التقدم في هذا المجال. ففي القرار ثانيا/٤، أيد المؤتمر إقامة شراكة عالمية بشأن الرصاص في الطلاء، وقرر تنفيذ مشروع لمعالجة مسألة تحسين المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات. وبغية تعميق النظر في القضايا المتعلقة بالمنتجات الكهربائية والإلكترونية، تَقَرَّر عقد حلقة عمل، ووجَّه المؤتمر دعوة بهذا الشأن إلى الجهات المعنية لتوفير ما يلزم من الخبرة والموارد. وفيما يتعلق بتكنولوجيا النانو، شجع المؤتمر في قراره الجهات المعنية على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز القدرات اللازمة، ودعا الجهات المعنية إلى العمل معاً في مجال البحوث، وطلب إليها أن تيسر إمكانية الحصول على المعلومات وتبادلها. وبالإضافة إلى ذلك، وافق المؤتمر على إنشاء فريق اتصال لمناقشة الترتيبات المؤسسية للفترة الفاصلة ما بين دوراته، بما في ذلك الترتيبات اللازمة للأعمال المقبلة في مجال قضايا السياسة العامة الناشئة.

٤١ - وتستحق القضايا الناشئة أن تُتَّخَذ بشأنها إجراءات متضافرة على جميع المستويات، من بينها:

(أ) تعزيز البحوث وجهود تقييم المخاطر فيما يتعلق بالقضايا الناشئة، بغية الحد من المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية، ومن بينها المواد الكيميائية الجديدة الخاضعة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذا المخاطر التي تشكلها النفايات الإلكترونية والتكنولوجيات النانونية؛

(ب) الاستعانة بالمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بوصفه هيئة إدارة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لتوجيه الانتباه إلى أهمية اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن القضايا الناشئة حال نشوئها، والدعوة إلى اتخاذ هذه الإجراءات، والتوصل إلى توافق آراء بشأن أولويات الإجراءات التعاونية؛

(ج) دعم البرامج والمشاريع القائمة المعنية بالقضايا الناشئة، مثل فريق الاتصال التابع للنهج الاستراتيجي المعني بالقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة؛ وحلقة عمل النهج الاستراتيجي بشأن المنتجات الكهربائية والإلكترونية المقرر أن تعقدها أمانتا اتفاقيتي بازل واستوكهولم ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والشراكة بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تهدف إلى معالجة مسائل التوعية وتنمية القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك في ما يتعلق بالتكنولوجيا النانونية والمواد النانونية المصنعة؛ والعمل الذي اضطلعت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشأن إدارة المواد الكيميائية المشبعة بالفلور وعملية الانتقال إلى بدائل أكثر أماناً؛

(د) تعزيز تبادل المعلومات ذات الصلة بين البلدان.

واو – الشراكات

٤٢ – تعتمد الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية على مشاركة جميع الجهات المعنية. ومن الأرجح أن تنفذ القرارات بنجاح عندما تتخذ بمشاركة الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فهذه الجهات لا تتيح فحسب إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الخبرات، بل توفر أيضاً المعلومات المحلية ذات الصلة التي يستعان بها في تقييم خيارات السياسة العامة. وقد تضطلع بجهود في مجال رصد البيانات وجمعها، وكذا أنشطة التواصل مع المجتمع المحلي وتثقيف الجمهور وإذكاء الوعي.

٤٣ – ومع ذلك، فإن الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذي تؤديه هذه الجهات المعنية في السياسات العامة المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدارتها، لم تواكبه جهود تتيح اشتراك تلك الجهات بفعالية في عمليات صوغ السياسات. وتعاني بعض البلدان من غياب الدعم الحكومي لمشاركة الجمهور في عملية صنع القرار، بينما تظل الموارد المخصصة للأنشطة ذات الصلة بالجهات المعنية في الحدود الدنيا أو صعبة المنال.

٤٤ – ويلزم تعزيز الشراكات القائمة بين الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني لأغراض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ويلزم أيضا توفير المزيد من الدعم المالي والتقني وبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية

بالصالح العام، وذلك لإتاحة وتيسير مشاركتها على نحو مسؤول وفعال في عمليات صوغ السياسات. وهنا، ينبغي أن تشمل الإجراءات التي ستتخذ في المستقبل ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجمعيات العلمية وغيرها من الجهات المعنية، وتشجيع مساهماتها في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ب) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز قدرات الصناعات الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأغراض استخدام المواد الكيميائية والتعامل معها على نحو آمن ومسؤول، بما في ذلك المواد الكيميائية الخطرة؛

(ج) إقامة شراكات لتقييم المخاطر والأخطار الكيميائية وتبادل المعلومات بشأنها، استناداً إلى أمثلة من قبيل الميثاق العالمي للرعاية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية للمنتجات؛

(د) تعزيز دور الصناعة في مجال تبادل المعلومات؛ وتنفيذ النهج التحوطي في مجال السلامة الكيميائية؛ وتعزيز الإعلان التجاري والتسويق على نحو مسؤول؛ وتطبيق مبدأ ”لا بيانات لا تسويق“؛ وتعميم الممارسات الرامية إلى ترسيخ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات في الصناعة الكيميائية.

ثالثا – تعزيز الإطار التنفيذي والبيئة المؤاتية

الشكل الثاني

رؤية واضحة: نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠

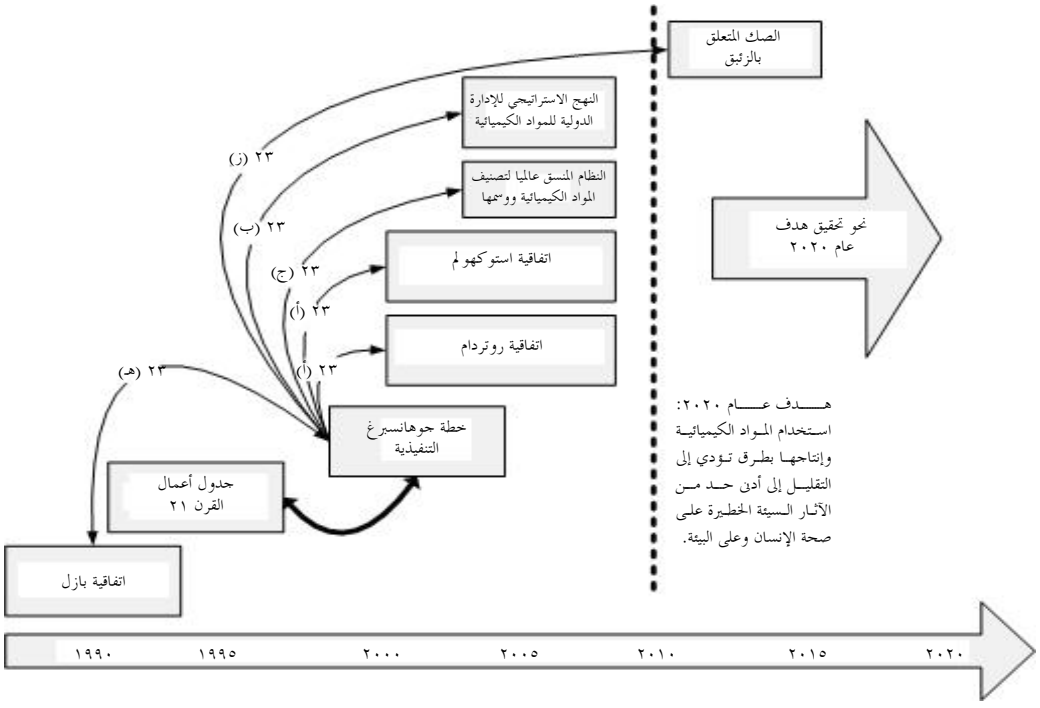

ألف – إطار السياسة الدولية: النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٤٥ – كان الالتزام المبدئي بتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مشجعا، على نحو ما يتضح من التأييد الرفيع المستوى الذي حظي به، وتعيين جهات تنسيق وطنية، وصدور التقارير المرحلية الأولية، وإعداد مجموعة كبيرة من مشاريع برنامج البداية السريعة. إلا أن هناك تحديات تواجه التنفيذ التام للنهج الاستراتيجي، الذي يتيح إطارا غير ملزم قانونا في مجال السياسة الدولية، تشمل نقص الموارد اللازمة لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات وغير ذلك من الأنشطة، والمشاركة بدرجات متفاوتة في مختلف القطاعات الرئيسية وصعوبة رصد التقدم المحرز بشكل متواصل.

٤٦ – وقد ظل تمويل أمانة النهج الاستراتيجي والصندوق الاستئماني لبرنامجها للبداية السريعة يعتمد على التبرعات، التي تتوقف إلى درجة كبيرة على أولويات البلدان المانحة ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت. وفي الوقت الحاضر، اقتصرت التبرعات الرئيسية للبرنامج على عدد قليل من البلدان المانحة أو منظمات التعاون الاقتصادي الإقليمية. وسيبقى تمويل الأنشطة الضرورية من التحديات التي تواجه النهج الاستراتيجي طوال فترته.

٤٧ – وقد فتح مرفق البيئة العالمية نافذة لتمويل الأنشطة المتصلة بالنهج الاستراتيجي. إلا أن هذه النافذة لا تعدو أن تغطي جزءا ضئيلا جدا فحسب مما هو مطلوب لتنفيذ النهج الاستراتيجي بشكل تام.

٤٨ – وقد قرر المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عند اعتماد النهج الاستراتيجي إغلاق الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة بحلول عام ٢٠١٣، على أن تجري آخر عملية لصرف أموال في عام ٢٠١٢. إلا أن الحاجة للأموال لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في إطار النهج الاستراتيجي لن تنتهي في ذلك التاريخ. ويجب إيجاد بديل للبرنامج في إطار نهج على مدى أطول ويحظى بدعم مالي.

٤٩ – ومن خلال الاعتراف بأن المواد الكيميائية هي قضية شاملة لعدة قطاعات، فإن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يمثل محاولة لتجاوز البيئة ليشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد تحقق ذلك نسبيا فقط على الصعيد الدولي، إذ لا تزال وزارات البيئة والصحة تهيمن على مجلس إدارة النهج الاستراتيجي، أي المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وليست معظم القطاعات المعنية الأخرى، بما في ذلك قطاع التنمية، ممثلة في المؤتمر.

٥٠ – وقد أثبتت الآليات القائمة، مثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فعاليتها في الحفاظ على التنسيق في سياق الأنشطة ذات الصلة بالنهج

الاستراتيجي على المستوى الدولي، وبشكل متزايد، في إطار الشركات ذات السجل الحافل في التنفيذ والتأثير. غير أن مشاركة المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية ظلت متفاوتة وغير كافية. فعلى الصعيد الوطني، أُنشئت في بعض البلدان لجان مشتركة بين الوزارات استجابة لتشجيع استراتيجية السياسة الشاملة للنهج الاستراتيجي، ولكن يبدو أن التنسيق بين القطاعات منعدم في كثير من الحالات.

٥١ - وفيما يتعلق بالخيارات المستقبلية للسياسات والتدابير الهادفة إلى ضمان بيئة دولية مؤاتية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ثمة حاجة مستمرة إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز إطار السياسة الدولية المعني بالمواد الكيميائية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ الكامل والفعال للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. والدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، التي ستُعقد في عام ٢٠١٢، هي الفرصة الرئيسية المقبلة لتقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي وتحديد قوة دفعه، بالإضافة إلى إفساح المجال للنظر في قضايا ناشئة إضافية متصلة بالسياسات؛

(ب) مواصلة تعزيز التنسيق والاتساق والتضافر بين المؤسسات والعمليات القائمة بشأن المواد الكيميائية، بما في ذلك التنسيق بين اللجنة والهيئات والوكالات الأخرى. ويتعين إحالة نتائج مناقشات اللجنة إلى المحافل الأخرى المعنية بالمواد الكيميائية؛

(ج) النظر في إمكانية أن يتطلب الأمر تطوير الهياكل الدولية أو استكمالها بعد انقضاء مدة النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٢٠، وإيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة. وقد يشمل ذلك إمكانية إقامة هيكل عالمي لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات المعنية بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق والترويج لنهج استباقي لإدارة المواد الكيميائية. ومن المرجح أن تحتل مناقشة هذه المسائل موقع الصدارة أثناء الدورتين الرابعة والخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، اللتين ستعقدان تباعا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠. وفي هذه الأثناء، قد تتيح الدورة التاسعة عشرة للجنة وعملية الحوكمة الدولية لشؤون البيئة، بما في ذلك اجتماعات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، فرصا لمناقشة هذه المسائل بصفة مبدئية.

باء - الإطار القانوني الدولي

٥٢ - لقد لوحظ إحراز تقدم على مستوى تنفيذ الاتفاقات القانونية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، مثل اتفاقيات بازل وروتردام واستوكهولم، بواسطة عدد من المؤشرات مثل زيادة عدد التصديقات والنسبة الجيدة للإبلاغ عن خطط التنفيذ الوطنية بموجب اتفاقية

استوكهولم، وعدد المواد الكيميائية الجديدة المستعرضة والمدرجة في قوائم بموجب اتفاقيتي استوكهولم وروتردام، والردود المتعلقة بالاستيراد بموجب اتفاقية روتردام.

٥٣ - ولا يزال هناك عدد من التحديات الماثلة التي تعرقل تنفيذ هذه الصكوك الدولية على الصعيد الوطني على نطاق أوسع. وتتعلق الصعوبات التي تواجهها البلدان الأطراف بعدم استخدام الآليات المعتمدة على السوق بالقدر الكافي وعدم توفر إمكانات قانونية وتقنية كافية، وتعذُّر إمكانية الحصول على تكنولوجيات وبدائل معقولة التكلفة وأكثر أمانا، ولا سيما ضرورة إعطاء الأولوية للاستراتيجيات المتعلقة بالمواد الكيميائية ودمجها في الخطط الإنمائية الوطنية.

٥٤ - وقد تم تحديد ضعف الهياكل التنظيمية، وخاصة آليات الإنفاذ في مجال إدارة المواد الكيميائية في البلدان النامية الأطراف والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أنها من التحديات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الاتفاقيات. ففي العديد من هذه البلدان، يجري تنفيذ الإطار القانوني على نحو مجزأ وغير متسق، مما يؤدي إلى عدم التعاون وغياب التضافر بين الاتفاقات القانونية على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، لا يزال توفير موارد مالية كافية ومستدامة يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ الصكوك القانونية الدولية وإنفاذها.

٥٥ - وعلى الصعيد الدولي، أقرت الاجتماعات الاستثنائية لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام واستوكهولم بشأن أوجه التضافر بين الاتفاقيات الثلاث، التي عقدت في بالي في شباط/فبراير ٢٠١٠، بأن الهدف الجامع للاتفاقيات الثلاث هو حماية صحة الإنسان والبيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وأن تعزيز التنسيق والتعاون بين الاتفاقيات الثلاث سيسهم في تحقيق هذا الهدف. وتُعتبر الاجتماعات الاستثنائية وعملية تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث مثالا مشجعا بالنسبة إلى الأجزاء الأخرى من جدول الأعمال البيئي العالمي، حيث أثبتت أن تعزيز الحوكمة الدولية لشؤون البيئة يمكن تحقيقه في إطار مجموعة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المترابطة. وتجري بلورة وتنفيذ أنشطة مشتركة بين أمانات الاتفاقيات، لها ولاية محددة تتمثل في تحقيق مكاسب للأطراف على المستوى الوطني من شأنها أن تحسن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات.

٥٦ - ويتمثل التحدي العام الذي تواجهه إدارة المواد الكيميائية والإطار القانوني الدولي ذو الصلة بها في العدد المحدود من المواد الكيميائية التي تشملها الاتفاقات الدولية. ويعزى ذلك إلى وجوب التوصل إلى توافق آراء دولي بأنه قد ثبت أن مواد كيميائية هي غير آمنة ومثيرة للقلق على الصعيد العالمي قبل أن يجري التصدي لها على الصعيد الدولي. ويؤدي ذلك بدوره إلى طول فترات التفاوض ابتداء من إقامة الدليل العلمي ذي الصلة وانتهاء باتخاذ الإجراءات،

ولكن لذلك في المقابل ميزة تتمثل في تعزيز تبادل المعلومات والتوجيهات بشأن المواد الكيميائية المستعرضة، بما في ذلك الآثار الأكيدة على صحة الإنسان والبيئة، وكذلك إمكانية إيجاد بدائل لها. وعملية الاستعراض الجارية في إطار اللجان العلمية للاتفاقيات المعنية تشجع أيضا البلدان الأطراف على اتخاذ إجراءات بشأن المواد الكيميائية التي تم استعراضها بعناية.

٥٧ - ويعتبر تقديم المساعدة التقنية الملائمة في الوقت المناسب ونقل التكنولوجيا من الأمور الأساسية لتنفيذ الاتفاقات القانونية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. وقد أنشئت مراكز إقليمية ودون إقليمية، في إطار عدد من الاتفاقات، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وكُلفت بمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات. وتقدم هذه المراكز المساعدة في طائفة واسعة من المجالات، من قبيل إجراء البحوث لإيجاد بدائل واستخدامها؛ وقدرات المختبرات بما في ذلك على تقييم المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية ورصد مستويات التلوث؛ ووضع الأطر التنظيمية وأطر الإنفاذ.

٥٨ - وفيما يتعلق بالإجراءات التي ستتخذ في المستقبل من أجل التوصل إلى إطار قانوني دولي فعال لضمان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ينبغي اتخاذ التدابير والإجراءات التالية على مستوى السياسة العامة:

(أ) حشد الموارد المالية على جميع المستويات، سواء من القطاع العام والخاص، لدعم التصديق على الصكوك القانونية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وخاصة الاتفاقيات المذكورة آنفا، وتنفيذها وإنفاذها؛

(ب) إدماج إدارة المواد الكيميائية وتنفيذ الصكوك الدولية الملزمة قانونا في الخطط الإنمائية الوطنية، من أجل ضمان التمويل الثنائي والوطني لتنفيذ وإنفاذ الاتفاقيات وكذلك لتحفيز المبادرات والشراكات الهادفة إلى تعزيز المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك الدعم من القطاع الصناعي؛

(ج) تعزيز التعاون والتنسيق بين الاتفاقيات الثلاث على المستوى الوطني وضمان تضافر الجهود على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاقيات وإنفاذها. ويمكن بلوغ هذا الهدف عبر تنقيح ولايات آليات التنسيق الوطنية التي أنشئت بالفعل على الصعيد الوطني، لتشمل مزيدا من التعاون بين الوزارات المعنية بتنفيذ الاتفاقيات وجدول أعمال المواد الكيميائية الشامل. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أن تضم آليات التنسيق الوزارات الرئيسية المعنية بالاقتصاد والتخطيط من أجل ضمان دعمها لتنفيذ الاتفاقيات؛

(د) النجاح في تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمواد الكيميائية المدرجة حديثا في المرفقات ألف وباء وجيم من اتفاقية استوكهولم، بما في ذلك المواد الكيميائية التسع التي أضيفت في التعديل الذي دخل حيز النفاذ في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠؛

(هـ) النجاح في التصديق على التعديل المتصل بالحظر الذي أُدخل على اتفاقية بازل والذي يحظر تصدير النفايات الخطرة من البلدان الواردة في المرفق السابع من اتفاقية بازل (الأطراف في اتفاقية بازل التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وليختنشتاين) إلى البلدان غير الواردة في المرفق السابع (سائر الأطراف الأخرى في الاتفاقية) من أجل التخلص نهائيا من هذه النفايات وإعادة تدويرها؛

(و) التفاوض بنجاح بشأن صك ملزم قانونا على الصعيد العالمي بشأن الزئبق. ففي مطلع عام ٢٠٠٩، قرر المجتمع الدولي وضع صك ملزم قانونا بشأن الزئبق لاستكمال الصكوك القانونية القائمة، وهو يهدف إلى بلورة هذا الصك بحلول عام ٢٠١٣؛

(ز) توعية عامة الناس وصناع القرار عن طريق مبادرات مثل مبادرة الجمارك الخضراء والمنتجات الخالية من الملوثات العضوية الثابتة وعبر شن حملات دولية مثل حملة ''من أجل كوكب سالم''[٥] (Safe Planet Campaign).

جيم - وسائل التنفيذ

٥٩ - سلّم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات القانونية الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات بأن قدرة البلدان النامية على إحراز التقدم صوب تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، يتوقف جزئيا على مدى توافر الموارد المالية المقدمة من الحكومات والقطاع الخاص وكذا الوكالات أو الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والعالمية. وقد أُعيد التأكيد على هذه المسألة في الدورة الثامنة عشرة للجنة وفي كل اجتماع من اجتماعات مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، واجتماعات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

(٥) حملة الأمم المتحدة بشأن المسؤولية عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة (Safe Planet Campaign) هي حملة عالمية يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة لضمان سلامة البيئة وصحة الإنسان من المواد الكيميائية والنفايات السمية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الموقع التالي: http://www.facebook.com/safe.planet.

٦٠ - وتتضح ضرورة توفير الموارد المالية من تقديرات الاحتياجات المالية المتوقعة، البالغة ٩ بلايين دولار[٦]، لتمويل خطط التنفيذ الوطنية المتصلة بالملوثات العضوية الثابتة الاثني عشر الأولى المشمولة باتفاقية استوكهولم. وسيلزم تعبئة تلك الاحتياجات من الموارد التي تتجاوز بكثير الموارد المتاحة في مرفق البيئة العالمية.

موجز تقديرات الموارد الكاملة للأطراف في اتفاقية استوكهولم الثمانية والستين في المناطق الأربعة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	٢٠٠٤-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٤	+٢٠١٥	مجاميع المناطق
أفريقيا	٨٣٦,٨٥	٧٢٩,١١	٥٠٢,٠٨	٢ ٠٦٨,٠٤
آسيا والمحيط الهادئ	٢ ٠٨٨,٦٤	٣ ٤٣٠,٤٠	٦٧٦,٨٠	٦ ١٩٥,٨٤
وسط وشرقي أوروبا	٢٩٢,٧١	٢٤٢,٣٨	١٣٢,٨٤	٦٦٧,٩٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١٨,٢٨	٨٦,٨٨	٢٢,٤٠	٢٢٧,٥٦
مجاميع الفترات	**٣ ٣٣٦,٤٨**	**٤ ٤٨٨,٧٧**	**١ ٣٣٤,١٢**	**٩ ١٥٩,٣٧**

ملاحظة: مستنسخة من مرفق الوثيقة UNEP/POPS/COP.4/27، المعنون ''تقييم الاحتياجات التمويلية للأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ أحكام اتفاقية استوكهولم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤''، الصفحة ٧.

٦١ - وفي الوقت الراهن، يُخصّص جزء ضئيل على نحو غير متناسب من التمويل المقدم من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف للجهود الوطنية الرامية إلى كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، لأن تلك المبادرات نادرا ما يتم التطرق إليها وتعميمها باعتبارها أولويات وطنية في الخطط الإنمائية واستراتيجيات المساعدة الوطنية.

٦٢ - ونظرا لنقص التمويل، لا يمتلك معظم البلدان النامية القدرات التقنية والتحليلية على وضع برامج لإدارة المواد الكيميائية وتنفيذها وتطبيقها. فهي تفتقر إلى موظفين مدربين في المجالات العلمية والقانونية والإدارية، وإلى ضباط إنفاذ القانون ومسؤولي إدارات الجمارك. بل ثمة نقص أيضا في الهياكل المؤسسية مثل المختبرات الضرورية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

(٦) لا تُحتسب في هذا الرقم البلدان التي لم تصدّق بعدُ على اتفاقية استوكهولم أو الملوثات العضوية الثابتة التي أضيفت إليها. ولذا ففي حين أن بعض الأرقام قد تكون تقديرات تقريبية، فصحيح أيضا أنه لم يجر جمع كل البيانات اللازمة.

٦٣ - ويتعين زيادة تعزيز وسائل التنفيذ من أجل تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي أن تشمل الإجراءات المتوخاة ما يلي:

(أ) تعبئة الموارد المالية على جميع الصعد، العامة والخاصة على السواء، لدعم الانتقال إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد تشمل المقترحات المحددة في الأمدَين القصير والمتوسط لوضع ترتيبات جديدة للتمويل، إنشاء صندوق متعدد الأطراف بشأن المواد الكيميائية، مثل الصندوق المنشأ عملا ببروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وتحويل برنامج البداية السريعة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى ترتيب تمويلي دائم أثناء فترة دورة حياة ذلك النهج بالإضافة إلى زيادة التمويل لمجال تركيز مرفق البيئة لعالمية المنصبّ على المواد الكيميائية. بيد أنه على المدى الطويل، يجب توفير التمويل المستدام لإدارة المواد الكيميائية من خلال آليات التمويل الوطني. ويعني ذلك ضمنا، توسيع نطاق الدعم من أجل إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وزيادة استخدام الأدوات الاقتصادية اللازمة لتعهد التمويل الوطني للسياسات والتدابير ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية؛

(ب) دعم المبادرة الجارية[٧] للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن عملية تشاورية ترمي إلى تحديد خيارات التمويل المتعلقة ببرامج المواد الكيميائية والنفايات؛

(ج) تعزيز المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والمنشأة عملا بأحكام الاتفاقيات الثلاث؛

(د) تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، بهدف تعزيز قدرات المؤسسات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على استخدام المواد الكيميائية، بما فيها المواد الخطرة، والتعامل معها على نحو آمن ومسؤول؛

(هـ) توفير مجموعة متسقة من أدوات اتخاذ القرارات والتوجيه، إلى جانب مجموعة من الأفكار الاقتصادية المستندة إلى البراهين العلمية التي تدعم الإقناع بجدوى الاستثمار من الناحية الاقتصادية في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(و) تطوير ونقل تكنولوجيا البدائل الآمنة وتنمية القدرة على إنتاج تلك البدائل، ولا سيما في البلدان النامية؛

---

(٧) بالصيغة التي اعتمدها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ (المقرر د إ-٨/١١).

(ز) النظر في إنشاء نظام يحول دون نقل التكنولوجيات المتقادمة إلى البلدان النامية، وتشجيع التعاون على تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا؛

(ح) النظر في إنشاء آلية دولية، بالتعاون مع المراكز الإقليمية ودون الإقليمية المنشأة بموجب اتفاقيات، وكذلك المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، لدعم أنشطة التثقيف وبناء القدرات وصولاً إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية تتماشى مع تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقيات الثلاث الرئيسية المتعلقة بالمواد الكيميائية؛

(ط) تعزيز القدرات البشرية والتقنية على تقييم المخاطر والحد منها ورصدها لدى المنظمات الحكومية ومنظمات المصلحة العامة على السواء، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

رابعا – آفاق المستقبل

٦٤ – من المرجح أن يترتب على النمو المتوقع في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها، وبخاصة في العالم النامي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، آثار سلبية أكبر على الصحة والبيئة ما لم يطبق نظام الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولا بد من تضييق الفجوة القائمة بين صوغ السياسات والممارسة العملية على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

٦٥ – وينبغي إنشاء هياكل أساسية وطنية قوية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ذلك أنه يتعين على البلدان أن تدمج أولويات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في صلب عمليات تخطيط التنمية الوطنية استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تدفع بعجلة تشكيل وتعزيز لجانها المشتركة بين الوزارات بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، مع تعيين جهات تنسيق وطنية، ووضع خططها الوطنية وتنفيذها في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقيتَي روتردام واستوكهولم، وغيرها من الصكوك ذات الصلة بالمواد الكيميائية.

٦٦ – وينبغي اعتماد نهج دورة الحياة الكاملة، وتعزيز التقيد بالمبادئ الأساسية من قبيل مبدأي النهج التحوطي و ”الملوث يدفع“؛ وقاعدة ”لا بيانات، لا تسويق“؛ وحق الجمهور في المعرفة؛ والتدرج في الاستعاضة عن أكثر المواد الكيميائية خطورة.

٦٧ – ويتعين أيضا العمل على تحديد ومعالجة أوجه الترابط بين المواد الكيميائية والمسائل البيئية الأخرى، مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والموارد المائية، لكي

يتسنى تدعيم مساهمة العمل المضطلع به على الصعيد العالمي، والذي من مراميه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، في تحقيق التنمية المستدامة.

٦٨ - وينبغي تعزيز التشريعات التي تُلزم المنتجين والمستوردين بتحسين سلامة منتجاتهم، إلى جانب رصد الأنظمة القائمة وإنفاذها. وينبغي تحسين المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي تحتوي عليها المنتجات.

٦٩ - وينبغي تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات الوطنية على وضع نظم تشريعية وتنظيمية للإنتاج السليم بيئيا واستخدام المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك وضع الأطر الفعالة الكفيلة بالوقاية من الحوادث الكيميائية والتأهب لها.

٧٠ - وينبغي وضع مؤشرات واضحة ومقتضبة، بما في ذلك تحديد الأهداف والغايات والمواعيد الزمنية لما ترغب البلدان في تحقيقه في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مع تحديد الأولويات في الخطط الإنمائية الوطنية تحديدا واضحا.

٧١ - وينبغي تعزيز إجراء البحوث بشأن بدائل للمواد الكيميائية السامة والثابتة والتشجيع على اعتمادها. وينبغي أن يُنشر بين البلدان على نطاق واسع ما يوجد من معلومات عن البدائل المأمونة واليسيرة المنال، من قبيل التوجيه الذي وضعته اللجنة العلمية ذات الصلة باتفاقية استوكهولم، لمساعدتها في وضع أطرها التنظيمية والتنفيذية ووضعها موضع التنفيذ.

٧٢ - ومن الممكن تحسين الصحة العامة عن طريق التشديد على ضرورة إشراك القطاع الصحي بأكمله في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بوضع النهج الاستراتيجية وفي العمليات الوطنية المشتركة بين الوزارات. وينبغي وضع استراتيجيات موجهة خصيصا نحو كفالة صحة المرأة والطفل والعمال.

٧٣ - وينبغي أن يتحول مديرو القطاع البيئي والصحي إلى شركاء يضطلعون بدور أكثر فعالية في عملية تخطيط التنمية، في مجالات منها الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من حيث توفير المعلومات في حينها وتحويل البيانات التقنية إلى أشكال إعلامية يسهل على صانعي القرارات استخدامها.

٧٤ - وتعدّ الإدارة السليمة للمواد الخطرة في مكان العمل أمرا أساسيا في تقليل آثارها على البيئة والعمال والصناعة. فلا بد أن تضع البلدان موضع التنفيذ الاتفاقيتين الرئيسيتين الصادرتين عن منظمة العمل الدولية المتعلقتين بالمواد الكيميائية، وهما اتفاقية المواد الكيميائية لعام ١٩٩٠ (الاتفاقية رقم ١٧٠) واتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى لعام ١٩٩٣ (الاتفاقية رقم ١٧٤).

٧٥ - وفي سبيل تعزيز تبادل المعلومات وتيسير الحصول عليها، يظل اضطلاع الدول الأعضاء بتنفيذ النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها إحدى الأولويات. فلا بد من إنشاء نظام عالمي للإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر والأخطار. ويتعين النهوض بتدفق المعلومات فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك نتائج البحوث المتعلقة بدرجة سمية المواد الكيميائية. وينبغي النظر في إمكانية إنشاء آلية دولية لدعم التثقيف وبناء القدرات بهدف تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٧٦ - وينبغي أن تصبح السلامة الكيميائية جزءا هاما من السياسات الوطنية. ويتعين التصدي لمسألة مبيدات الآفات العالية الخطورة بتنفيذ المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع مبيدات الآفات واستخدامها. وينبغي إنشاء نظام لإصدار تراخيص مبيدات الآفات على الصعيد الوطني. وينبغي وضع مدونات ومعايير دولية للمواد الكيميائية الصناعية. ويتعين على البلدان أن تعالج مخزوناتها الراهنة من المواد الكيميائية المتقادمة وأن تأخذ في الوقت ذاته باستراتيجيات استباقية لمنع تراكم مخزونات أخرى متقادمة من تلك المواد مستقبلا.

٧٧ - وثمة حاجة إلى زيادة التعاون بين البلدان لمنع الآثار السلبية المترتبة على نقل المواد الكيميائية من منطقة إلى أخرى وتجنب تكرار أخطاء الماضي. وتحقيقا لهذا الغرض، يتمثل أحد الخيارات المطروحة في تشجيع استخدام إجراءات الموافقة المسبقة عن علم بين البلدان على النحو المنصوص عليه في اتفاقيتَي روتردام وبازل. ويمثّل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مسألة بالغة الأهمية في هذا الصدد. وينبغي للبلدان أيضا أن تبني وتعزز قدراتها على التصرف حيال حالات التسمم والحوادث الكيميائية.

٧٨ - وينبغي أن تتناول بالكامل قرارات التمويل التي تتخذها وكالات التعاون الثنائي في مجال المساعدة الإنمائية، الصلة بين السلامة الكيميائية والوقاية من المخاطر والحد منها وتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد أن تسلّم الجهات المانحة بأهداف السلامة الكيميائية وتشجع تحقيقها باعتبارها عناصر هامة في التعاون الإنمائي. وريثما يتأتى ذلك، على البلدان أن تعمل على دمج أهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إدماجا كاملا في الخطط الوطنية وفي ما يقابلها من ميزانيات. وينبغي أن تنظر في زيادة التمويل المخصص لمجال تركيز مرفق البيئة العالمية المنصبّ على المواد الكيميائية. وينبغي إنشاء آلية تمويل دائمة ومستدامة لتحل محل الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة الخاص بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٧٩ - وينبغي أن تنفذ الصكوك والبرامج الدولية القائمة، بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالمواد الكيميائية من قبيل اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المواد الكيميائية واتفاقيات استوكهولم وروتردام وبازل، تنفيذا كاملا. وينبغي تعزيز التماسك وأوجه التآزر فيما بين تلك الصكوك على جميع الصعد، بوسائل منها التنسيق فيما بين جهات الاتصال المعنية بالاتفاقيات والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وعن طريق زيادة استخدام المراكز الإقليمية المنشأة بموجب تلك الاتفاقيات.

٨٠ - وينبغي تعزيز الإجراءات المتخذة بشأن القضايا الناشئة، مثل النفايات الإلكترونية والتكنولوجيا النانوية، بطرق منها زيادة التعاون في مجال البحث وتقييم المخاطر وتبادل المعلومات بين البلدان.

٨١ - وينبغي زيادة تعزيز أطر السياسات الدولية والأطر القانونية المتعلقة بالمواد الكيميائية، بوسائل منها تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تنفيذا كاملا وفعالا، وتحقيق النجاح في التفاوض على وضع صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق، وبحث جدوى سن صكوك قانونية أوسع نطاقا بشأن المواد الكيميائية، وإرساء هياكل أساسية دولية لكفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما بعد عام ٢٠٢٠.